



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 218 March 2019

العدد 218 - آذار (مارس) 2019



متطلبات تعزيز انتهاء المهجرين العرب للاقتصادات العربية

- اتحاد الغرف العربية يستضيف وفدا صينيا لتعزيز التعاون العربي - الصيني
- التجارة العربية.. السمات والاتجاهات

- قراءة في دراسة البنك الدولي عن حقوق المرأة في الأعمال والقانون
- لحظة فارقة في الاقتصاد العالمي: ثلاثة مجالات لها الأولوية في التحرك المطلوب

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديميا أم باحثا أم متخصصا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القَصَّار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



الدكتور سامي بن
عبد الله العبيدي
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام





الإصلاح الضريبي..

ضرورة عربية لوقف الهدر وتحقيق النمو



فيما احتلت المملكة المتحدة اسفل القائمة التي تتألف من 11 دولة بـ1.1 بليون دولار. وعندما استخدمت الدراسة ذاتها الأسلوب الثاني وهو نسبة الخسائر الى الناتج المحلي الإجمالي، احتلت الدول الفقيرة ومتوسطة المراتب العشرة الأولى، حيث جاءت عُيُنا في أميركا الجنوبية في المرتبة الأولى بنسبة 6.97 في المئة، واحتلت ناميبيا في أفريقيا المرتبة العاشرة بـ3.95 في المئة.

وتتفاقم مشكلة تجنب دفع الضرائب في الدول المتقدمة منذ العام 1980، خصوصاً بعد انتشار ظاهرة العولمة التي عززت فرص التحايل على دفع الضرائب وفي الوقت ذاته قلصت القدرة على تثبيت ذلك على المرتكب. وبدأت منظمة "أو أف سي دي" منذ العام 2013 مع أكثر من 100 دولة معالجة موضوع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح. وتتكون خطة العمل من 15 نقطة اجرائية تهدف الى غلق الفجوات في الأنظمة الضريبية على مستوى العالم والتي تسمح حالياً للشركات العابرة للحدود من تحويل أرباحها الى الأماكن التي لا توجد فيها ضريبة على الدخل أو ضريبة منخفضة والتي تسمى عادة بالملاذات الضريبية.

وترى المنظمة أن مشروعها يحمل أهمية خاصة للدول النامية التي هي في العادة أكثر تأثراً من الدول المتقدمة بفقدان عوائدها الضريبية بسبب ضعف اوضاعها الاقتصادية. وتحاول "أو إي سي دي" أن تخرط الدول النامية بأجندة الضريبة العالمية لتتأكد من مساعدتهم في احتياجاتهم، كما أن الموضوع كان على جدول اعمال الاجتماع السنوي لملتقى الاقتصاد العالمي في دافوس عام 2017 وكان عنوان الجلسة الخاصة به "فرض الضرائب بلا حدود مساهمة عادلة من الشركات العابرة للحدود" لغرض ايجاد حلول للمشكلة بعد تسريب "اوراق بنما" التي أظهرت مدى استعمال الشركات العابرة الحدود للملاذات الضريبية لتقليل مدفوعاتها من الضرائب للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي.

ومهما بلغت خسارة الدول المتقدمة من التجنب والتهرب الضريبي فإن المشكلة أكبر بكثير في الدول النامية التي تعاني أنظمتها الضريبية من مشاكل عديدة، منها الافتقار الى استخدام المعايير الدولية وضعف مستويات التطبيق بسبب الإفتقار الى القدرة على ادارة الضرائب والافتقار الى حسن ادارة السياسة الضريبية وأخيراً ضيق القاعدة الضريبية بسبب كبر القطاع غير الرسمي في الاقتصادات النامية.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

لعبت الأنظمة الضريبية دوراً حاسماً في تحويل دول أوروبا من دول زراعية وتعتمد على التجارة الى دول صناعية في أعقاب الثورة الصناعية، التي بدورها لعبت دوراً بارزاً في تمكين الأنظمة الديمقراطية فيها

وفي قدرة الأفراد على محاسبة الحكومات على أدائها بسبب شعورهم بالشراكة معها نتيجة الضرائب التي يدفعونها من مداخيلهم. ومكنتها في الوقت ذاته من تأسيس أنظمة اجتماعية أكثر عدالة توفر من خلالها الضمان الصحي وإعانات البطالة وحماية الشيخوخة.

في المقابل عجزت معظم الدول النامية ومن ضمنها غالبية الدول العربية عن تقليد الدول المتقدمة في استخدام الأنظمة الضريبية فيها لتحقيق الأهداف ذاتها. ولا يشمل القصور عدم القدرة على استخدام المعايير الدولية ذاتها في فرض الضرائب، بل أيضاً في جبايتها، ما جعل هذه الدول تخسر الكثير من مواردها الذاتية سنوياً وتجميعها لأغراض تمويل التنمية، ما جعلها تدور في حلقة مفرغة من عجز الموارد الذاتية وزيادة الاعتماد على الديون وعلى المساعدات الخارجية.

وتظهر أرقام المؤسسات الدولية أن إجمالي مساعدات التنمية على مستوى العالم تبلغ 130 مليون دولار سنوياً، يذهب 27 مليون دولار منها لأفريقيا بينما تخسر الأخيرة وحدها 90 مليون دولار سنوياً نتيجة الممارسات الضريبية الخاطئة. وتتنافس هذه الدول لإعطاء محفزات ضريبية أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، ما يضيف مصدر هدر آخر يضاعف من قدرة هذه الدول على توفير التمويل لأغراض التنمية.

وقدر معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاقتصادية أن العالم يخسر سنوياً من التجنب الضريبي 500 بليون دولار. وأعد صندوق النقد الدولي دراسة استخدام فيها أسلوبين، الأول حجم الخسائر السنوية للدول من التجنب الضريبي والثاني تحديد نسبة الخسائر التي تتحملها الدول إلى إجمالي الناتج المحلي. وأظهر الأسلوب الأول أن الدول المتقدمة، بسبب حجم وقوة اقتصادها، تأتي في المقدمة حيث احتلت الولايات المتحدة رأس القائمة بخسائر بلغت 188 بليون دولار سنوياً، تلتها الصين بـ66.8 بليون دولار،

زيادة الأجور في مصر..
الإيجابيات والسلبيات؟!

القوى الاقتصادية المحرك وراء
تغيرات الموازن التجارية

مستوى النمو التجاري في
2019.. إلى تراجع؟!

متطلبات تعزيز انتفاء
المغتربين العرب للاقتصادات
العربية



44



32



27



9

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

متطلبات تعزيز انتفاء المغتربين العرب

للاقتصادات العربية

9

تجارة

الإطار القانوني والتنظيمي لاتفاقية منطقة التجارة

الحرّة العربية الكبرى

23

مستوى النمو التجاري في 2019.. إلى تراجع؟!

27

التجارة العربية.. السمات والاتجاهات

29

القوى الاقتصادية المحرك وراء تغيرات

الموازن التجارية

32

اقتصاد دولي

لحظة فارقة في الاقتصاد العالمي

36

اقتصاد عربي

"العالم العربي يسجل المعدّل الأدنى في المساواة"

40

زيادة الأجور في مصر.. الإيجابيات والسلبيات؟!

44



العدد 218 - آذار (مارس) 2019
Issue No. 218 March 2019

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شحص للطباعة والنشر

حضور عربي ودولي بارز في
ملتقى الاستثمار السنوي
2019 في دبي



54

اتحاد الغرف العربية يستضيف
وفدا صينيا لتعزيز التعاون
العربي - الصيني



50

مقال

48

البنوك الإسلامية الخليجية

منتديات

50

■ اتحاد الغرف العربية يستضيف وفدا صينيا لتعزيز
التعاون العربي - الصيني

54

■ اتحاد الغرف العربية يشارك في فعاليات الدورة
التاسعة من ملتقى الاستثمار السنوي 2019

57

أخبار

كٲٲار بٲعرفو شو بٲدك.
قٲلال بٲحكو لغٲٲك.



JTBBANK^{SAL}

1558 | jtbbank.com